

والمسلم ما مر به رعدة الاسالمها واية عذاب الاله تعاذه محمول  
 على التواضع منفره الاله فيه تطول على القوم وقد نهى عن ذلك ورهنا الالفه  
 احد من الامة انتهى **قوله** او خطب او صل يعني في خطبة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بنهذ انك على وجوب الاستماع في الثانية ايضا كما في النه وفيه ايضا  
 ودل كلامه انه لو كتب حاله الخطبة كره ايضا وهو الاصح من السرك والحاصل  
 انه لا ياتي بما يعوت الاستماع فلا يثبت عاصيا ولا يرد سلاما انتهى **قوله**  
 قلت فاعل قران الامايم على التجوز في الموت كذا في الشهر **قوله** والنالي اي البعدي  
 المنبر بحيث لا يسمع الخطبة كما قريب اي في انه ينصت وقيل يقرأ القرآن قبل  
 يدرك الكتاب والاحوط السكوت كذا في مسكنه وقد يقال العبارة مطلقة  
 فحملها على مستمع الخطبة دون المفدى غير مستحقه كذا في الغوايد القرنية قال في  
 الشهر **خاتمة** في مسائل القراءة قرأ سورة في ركعتين فالاصح انه لا يركع  
 لكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا يامس به وكذا الوتر اوسط سورة او جزها  
 في الاول وفي الثانية كذا من اخرى فلا يمس به الا انه لا يفعل وفي الثانية قرأ  
 خاتمة السورة في ركعتين مكرره انفا وفي نسخة الملواني فان بعضهم يقرأ  
 وفي الغناون القراءة في ركعتين عن اخر السورة افضل ام سورة بتمامها العبرة  
 للاكثر وينبغي ان يقرأ في الركعتين اخر سورة واحدة لا اخر سورة ثم فانه مكرره  
 عند الكثر ولا يامس بان يقرأ سورة ويعيدها في الثانية كما روى ذلك فاعلم  
 عليه الصلاة والسلام كذا في السرة وعزم في الغنية بالقرآنة والظاهر انها  
 تنزيهية ولا يلفظ الا بالابا فيها ويجعل فعله عليه الصلاة والسلام على بيان  
 الجوز هذا الذي يضطر فان اضطر بان قرأ في الاول على عود قرب الثاني لا  
 اعادها في الثانية ان لم يجهتم القرآن في ركعة فان فعل قرأ في الثانية من البقرة

كذا في السرة وكذا في النجوى العيني الفاتحة مدعيان ذكر خلاف الشافعي في هذا  
 المقام غير موجب لما انها متعينة اجماعا انما الخلاف في جهة التعيين فعنده  
 الفريضة وعندنا الوجوب ولا يخفى ان المتبادر من تعيين شيئين لشيء اختصام  
 به بحيث لا يصح بغيره فمافي الشرح اوجهه وفي الآداب عدم التعيين عدم  
 الفريضة والا فالفاتحة متعينة على وجه الوجوب لكل صلوة انه **قوله** في  
 الصبح عبارة الزيلعي في صلوة الفجر يوم الجمعة **قوله** ونحو ايضا لا يركع هذا  
 على هذا اللفظ اقول الحق انه يركع مطلقا اعتقد الجواز بالغير لم لا كما في المنبر وعادة  
 الزيلعي ويكره ان يوقت شيئا من القرآن بشيء من الصلوات مثل ان يقرأ المصحف  
 الخ **قوله** بل يستحب قراءة الامام كذا على قضيه معنى الاصفا فعنده بما  
 يستحب به كذا في الغوايد القرنية **قوله** والكثير اهل التفسير على انها خطاب للفتدى  
 بل يقول ولو سلم انه ليس خاصا بهم فاطلاقه متناول لهم وهو كلف في اثبات  
 المطلوب كذا في الغوايد القرنية **قوله** وفيه عند محمد لا يركع خلفا لهما قال في المنبر  
 والاصح المراهة كما في الاخيرة قال في الفتح والحق ان قول محمد كلف لهما اذ  
 في كونه محصرا بالتجاني عن خلافة فغني كتاب الآثار قال محمد لا ينبغي ان يقرأ  
 خلفا لامام في شيء من الصلوات التي يجهر فيها او يسري فيها كجاءت عاعة الا  
 خبار وهو قول ابن حنيفة فمافي الهداية ويستحسن اي قراءة الفاتحة في السرة  
 احتياطا فيما يروى عن محمد ويكره عندها ضعيف انتهى وفي البحر وتعمقه في  
 غاية البيان بان محمد صرح في كتيبه بعدم القراءة خلفه امام فيما يجهر فيه وما  
 لا يجهر قال به فاخذ وهو قول ابن حنيفة وقد يجازى عنه بان صاحب الهداية  
 لم يجزم بان قول محمد كلف لهما انتهى **قوله** وينصت المؤمن قال في التبيين  
 وكذا الامام لا يستغل بالدعاء حاله القرائن وما روى انه عليه الصلوة

والسلام

هذا هو الوجه  
 في قوله  
 لا يركع  
 خلفا  
 لهما  
 في  
 الصلاة  
 الخ